صدر في ختام زيارة الدولة لصاحب السمو أمير البلاد للإمارات العربية

بيان كويتي - إماراتي : استكمال ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والعراق لما بعد العلامة 162

بيان كويتي إماراتي عقب زيارة سمو الأمير للإمارات العربية

الزيارة اتسمت بالأخوية

تعزيز التعاون الدفاعي وتطوير العلاقات والشراكات الإستراتيجية لحماية أمن واستقرار البلدين

أهمية التزام العراق باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله

دعم جهود البحث عن المفقودين الكويتيين وتحديد مصيرهم وإعادة الممتلكات الكويتية

مواجهة التطرف بجميع أشكاله وصوره ونبذ خطاب العنصرية والكراهية

دعم حق الإمارات في جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران وتأكيد سيادتها عليها

صدر أمس الاربعاء بيان كويتي – اماراتي مشترك في ختام زيارة الدولة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد إلى دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة أمس الأول الثلاثاء.

وجاء في البيان "أنه تعزيزا للروابط الوطيدة والعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع بين قيادتي وشعبي دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وتأصيلا للعلاقات الثنائية والمصير المشترك والشراكة الاستراتيجية بينهما استقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، وصاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد أمير دولة الكويت، في قصر الوطن بأبوظبي، حيث قام صاحب السمو بزيارة دولة إلى دولة الإمارات بتاريخ 5 مارس 2024.

وعقد الجانبان جلسة مباحثات رسمية، استعرضا خلالها العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها في المجالات كافة، مستذكرين الدور المهم والبناء الذي بذله سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ نواف الأحمد ، طيب الله ثراه، وحكام دولة الكويت ودولة الإمارات الراحلين في إطار دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين.

وقدم صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد أمير دولة الكويت، التهنئة لدولة الإمارات بنجاح انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28 "واتفاق الإمارات" التاريخي،وكذلك القمة العالمية للحكومات، وأشاد بالتقدم والنجاح الذي أحرزته دولة الإمارات في مجال الفضاء.

ومن جانبه، ثمن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات دعم حكومة دولة الكويت لإنجاح استضافة دولة الإمارات لمؤتمر COP28 وفيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، أشاد الجانبان بنمو العلاقات التجارية والاستثمارات الثنائية بين البلدين، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية السلعية غير النفطية بين دولة الكويت ودولة الإمارات "12ر2 مليار دولار أمريكي" في عام 2023 بنمو نسبته 2 بالمئة مقارنة مع العام 2022، مؤكدين على أهمية توسيع آفاق التعاون والشراكة الاقتصادية بينهما، واستثمار الفرص المتاحة في البلدين، واستكشاف وتطوير الفرص الاقتصادية في ضوء (رؤية الكويت 2035)، ورؤية (نحن الإمارات 2031) التنمويتين.

ورحب الجانبان بقيام المستثمرين والشركات الكويتية والإماراتية بتوسيع أعمالهم والاستفادة من الفرص المتاحة في المشروعات التي تشهدها جميع القطاعات الحيوية في البلدين، وذلك ضمن الاستعدادات لاستضافة الأحداث والفعاليات الكبرى في السنوات القادمة.

كما عبر الجانبان عن تطلعهما إلى انعقاد أعمال اليوم الوزاري للدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة المقررة خلال العام الجاري والعمل على تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم التوافق عليها.

وأشاد الجانبان بالتعاون الوثيق بينهما في المجال السياسي والقنصلي والدبلوماسي والاقتصادي والتجاري والمالي والاستثماري، والقطاع الخاص، ومجال الطاقة، والأمن السيبراني، والاتصالات والتكنولوجيا، ومجال النقل البحري والموانئ، بالإضافة إلى مجالات التعاون الأخرى العديدة، وذلك استنادا إلى مخرجات أعمال اللجان الفرعية للدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة بين البلدين.

وفي الجانب الدفاعي والأمني، أكد الجانبان حرصهما على تعزيز التعاون الدفاعي، وتطوير العلاقات والشراكات الاستراتيجية لحماية أمن واستقرار البلدين والمنطقة، وأشادا بمستوى التعاون والتنسيق الأمني القائم بين البلدين، وأكدا رغبتهما في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجرائم بكافة أشكالها، والتصدي للارهاب، وتبادل الخبرات في مجال أمن الحدود.

وشدد الجانبان على أهمية مواجهة التطرف بجميع أشكاله وصوره، ونبذ خطاب العنصرية والكراهية، وأكدا على أهمية إعلاء قيم التسامح والحوار والتضامن الإنساني، ونشر ثقافة الاعتدال، بما يحقق الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة والعالم.

كما ناقش الجانبان مستجدات الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها على العلاقات العربية – العربية والأمن والاستقرار الاقليمي.

وشددا على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993) الذي تم بموجبه ترسيم الحدود البرية والبحرية بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وأهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162.

كما أكد الجانبان على أهمية التزام العراق باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين دولة الكويت وجمهورية العراق بتاريخ 29 ابريل 2012، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013 بعد مصادقتها من قبل البلدين، وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013.

وأكدا رفضهما الغاء الجانب العراقي وبشكل أحادي لبروتوكول المبادلة الأمني الموقع عام 2008 وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله، الموقعة بين الجانبين بتاريخ 28 ديسمبر 2014، واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

كما جدد الجانبان دعم قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013) الذي يطلب من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) تعزيز ودعم وتسهيل الجهود المتعلقة بالبحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وتحديد مصيرهم أو إعادة رفاتهم ضمن أطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية المنبثقة عنها، تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك الأرشيف الوطني، وأهمية استمرار متابعة مجلس الأمن للملف المتعلق بقضية المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وملف الممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك الأرشيف الوطني، من خلال استمرار إعداد تقارير دورية يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة حول آخر مستجدات هذين الملفين، والجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في هذا الشأن، عملا بالفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن 2107 (2013)، ودعوة العراق والأمم المتحدة الى بذل أقصى الجهود للوصول الى حل نهائي لجميع هذه القضايا والملفات غير المنتهية.

كما أكد الجانبان على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية – السعودية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا الى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، والتأكيد على الرفض القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل او المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة المشتركة الثروة بحدودها المعينة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

كما أكد الجانبان على الموقف الثابت بشأن احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات، وعلى التأييد والدعم لحق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث المحتلة من قبل إيران، والرفض القاطع لاستمرار احتلال إيران للجزر، والتأكيد على سيادة دولة الإمارات الكاملة على جزرها الثلاث ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة واحتفاظها بكامل حقوقها فيها، وعدم الاعتراف بأية سيادة أخرى غير سيادة دولة الإمارات.

وفيما يخص الملاحة في البحر الأحمر، أكد الجانبان على أهمية المحافظة على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر، واحترام حق الملاحة البحرية فيها وفقا لأحكام القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يخص الشأن الإقليمي، بحث الجانبان تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعربا عن بالغ قلقهما حيال الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، وما يشهده القطاع من حرب راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتدمير للمنشآت الحيوية ودور العبادة والبنى التحتية ومقار المنظمات الدولية، نتيجة لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وشدد الجانبان على ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بمسؤولياته لوقف العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد الجانبان التزامهما بمواصلة الجهود الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدات الإغاثية للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على دعم المنظمات الدولية الإنسانية وجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتمكينها من أداء مهامها الإنسانية.

وشدد الجانبان على ضرورة تكثيف الجهود للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية وفقا لمبدأ حل الدولتين، بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفيما يخص الأزمات الإقليمية، أكد الجانبان على دعمهما للأمن والاستقرار في المنطقة، مؤكدين أهمية تغليب الحوار والحلول الدبلوماسية في حل الخلافات والنزاعات، وفتح قنوات التواصل لبناء جسور الشراكة والتعاون وتعزيز قيم التضامن والتسامح والتعايش السلمي واستدامة النمو والاستقرار والسلم العالمي للأجيال الحالية والمستقبلية في المنطقة.

وقام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، بمنح صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، (وسام زايد) تقديرا لجهود سموه ودوره في توطيد العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الشقيقين، فيما أهدى صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد ، صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان (قلادة مبارك الكبير).

وفي ختام الزيارة، أعرب صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد أمير دولة الكويت، عن شكره وتقديره لأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، على ما لقيه سموه والوفد المرافق من حسن استقبال وكرم ضيافة.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عن أطيب تمنياته بموفور الصحة والعافية لحضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد ، وبمزيد من التقدم والرخاء للشعب الكويتي الشقيق في ظل القيادة الحكيمة لسموه".

أكد أن الدولة قادرة بأبنائها وبشعبها بأن تصلح كل ما انحرف

رئيس الوزراء : التحدي الأول للحكومة إعادة الطمأنينة لأهل الكويت بقدرتها على الإصلاح

سمو رئيس الوزراء خلال زيارته جامعة الكويت بمدينة صباح السالم الجامعية

جانب من الزيارة

اتخذنا إجراءات ملموسة في ما جرى بالمكاتب العسكرية من اعتداء على الأموال العامة

كلفنا مجموعة من الشباب بالعمل على استرداد كل الأموال التي تم الاستيلاء عليها

جادون في مكافحة الفساد.. ولا كبير مهما كان منصبه بوجه العدالة والإنصاف

وزارة التربية تعكف على مراجعة الشهادات الجامعية من عام 2000 إلى الآن

أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الدكتور الشيخ محمد صباح السالم أن التحدي الأول للحكومة هو إعادة الطمأنينة لأهل الكويت بقدرتها على الاصلاح، مشيرا إلى أن ذلك تم عبر تطبيق حقيقي للقانون على الجميع، لافتا إلى أن أول إجراء قامت به الحكومة في ملف الفساد على سبيل المثال هو تقديم أكبر قضية فساد وهي قضية صندوق الجيش التي تتداول الآن؛ حيث قدمت الحكومة بلاغا جديدا حول ما جرى في المكاتب العسكرية حول العالم من الاعتداء على الأموال العامة، مشددا "لن نقف عند هذا الأمر، وقد قُدم البلاغ وأخذ إجراءاته إلى محكمة الوزراء"، مبينا أن الدولة قادرة بابنائها وبشعبها على أن تصلح كل ما انحرف.

جاء ذلك في كلمة له على هامش زيارته لجامعة الكويت في مدينة صباح السالم الجامعية بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور عادل العدواني.

وقال الصباح "تم تكليف مجموعة من الشباب للعمل على استرداد كل الاموال التي تم الاستيلاء عليها، ومن مهام هذا الفريق رفع قضايا في مجموعة من الدول لاسترداد ما تم الاستيلاء عليه"، والرسالة من هذا "اننا جادون في موضوع مكافحة الفساد وانه لا كبير مهما كان منصبه بوجه العدالة والانصاف".

وزاد الصباح، "عندما تشرفت بتكليفي برئاسة مجلس الوزراء كنت واحدا منكم، أسمع وأنتقد، وأنظر لأني كنت خارج السلطة التنفيذية فكان عندي هذا الترف، ولاحظت أن أكثر شيء ساد في الفترة السابقة هو شعور كثير من المواطنين وتساؤلاتهم حول الأوضاع بشكل عام لا سيما وهم يقرأون عن وضع الفساد ومعدلات ترتيب الكويت في المؤشر العالمي وينظرون إلى موقع الكويت المتدني في مكافحة الفساد".

وتابع "المواطنون كانوا يرون أن هناك الكثير من عمليات التزوير ونحن في المؤسسة الجامعية نتكلم عن الشهادات المزورة والتزوير في الوثائق الرسمية وغيرها وهذا الأمر كان يخلق نوعا من القلق عند طبقة الشباب".

وأفاد السالم "هناك نظريات عديدة تبين وجود علاقة عكسية بين درجة القلق عند المواطن والأمد الزمني الذي تتحقق فيه، فإذا زاد القلق عنده بشكل عال يصبح الأمد الذي يخطط له قصيراً، وإذا أصابه قلق شديد شديد يقول خلصني اليوم أنا ما ادري غدا ماذا يحدث".

وعن التزوير الحاصل في الشهادات الجامعية كشف الصباح أن وزارة التربية تعكف على مراجعة الشهادات من عام 2000 إلى الآن والتأكد من الشهادات التي قدمت إلى السلطات الرسمية، مشددا على أن هذا إجراء عملي وفعلي وقانوني في مكافحة الفساد الإداري.

وأوضح الصباح أن رؤية 2035 تعتمد على بناء اقتصاد موازٍ للاقتصاد النفطي، وذلك من خلال رؤيتنا لتجارب الدول الأخرى التي كانت تعتمد عليه ووصلت من أعلى مصادر الدخل إلى أقل في الوقت الحالي والوصول إلى مرحلة الفقر.